ملخص القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية يحدد هذا القانون التنظيمي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-62 في 2 يونيو 2015، مبادئ وأحكام تدبير المالية العامة بالمغرب. **أهم مبادئ القانون:** * **تحديد موارد وتكاليف الدولة:** يشمل قانون المالية للسنة كل موارد وتكاليف الدولة، بما فيها الضرائب، الرسوم، أموال المساعدة، دخول أملاك الدولة، قروض، نفقات الميزانية العامة، ميزانيات مرافق الدولة، والحسابات الخصوصية للخزينة. * **توازن مالي:** يجب أن يغطي مجموع الاقتراضات مجموع نفقات الاستثمار وسداد أصول الدين. * **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:** تُحدد المداخيل والنفقات لهذه المرافق بقانون المالية. * **الحسابات الخصوصية للخزينة:** تُستخدم لبيان العمليات ذات الطابع الخاص أو المستمرة على مدى سنوات. * **المحاسبة العامة:** تقوم الدولة بمسك محاسبة ميزانياتية ومحاسبة عامة لجميع عملياتها. * **إجراءات محاسبية خاصة:** تُحدد إجراءات خاصة لإدارة أموال المساعدة والمدفوعات غير القانونية. **الجزء الثاني من القانون ينص على:** * **تقديم قوانين المالية:** يُقدم مشروع قانون المالية للسنة في 20 أكتوبر على أبعد تقدير، ويجب أن يرفق بالمذكرة التقديمية، التقرير الاقتصادي والمالي، وتقارير عن مختلف جوانب المالية العامة. * **دراسة قوانين المالية والتصويت عليها:** يصوت البرلمان على مشاريع قوانين المالية مادة فمادة. * **مدى الترخيص البرلماني:** يحدد قانون المالية الاعتمادات المالية، وتُصرف النفقات فقط في حدود هذه الاعتمادات. * **تصفية الميزانية:** يُقدم مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية سنوياً بمكتب مجلس النواب في أجل أقصاه نهاية الربع الأول من السنة الثانية التي تلي سنة تنفيذ قانون المالية المعني. * **أحكام متفرقة:** تحدد الرسوم شبه الضريبية، أحكام تدبير المالية العامة، وأحكام دخول القانون حيز التنفيذ. **أهم أحكام دخول القانون حيز التنفيذ:** * تدخل أحكام القانون حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016. * تطبق بعض أحكام القانون بشكل تدريجي، ابتداء من فاتح يناير 2017، 2018، 2019، و2020. **ينسخ هذا القانون التنظيمي أحكام القانون التنظيمي رقم 98-7 لقانون المالية الصادر في 26 نوفمبر 1998.**

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي